

نواب: أغلبية مطلقة لإعادة الموافقة على كادر المعلمين ومكافأة الطلبة في حال ردتها الحكومة إلى المجلس

ناشدوا مجلس الوزراء دعم القطاع التعليمي والموافقة على الكادر

كما ان الطلبة وأسره يعانون من غلاء المعيشة، مستغنياً الموقف الحكومي المضاد لهذين المطالبين رغم أنها تعني جدياً أهمية دعم الدولة لحاملي لواء العلم وحاجة الدول لهذا السلاح الذي يساهم في نهضتها ورفعتها، مشيراً إلى ان القانونين يمكنان أغلبية مؤيدة لهما في حال ردهما.

وأشار الخرينج إلى ان كادر المعلمين سستكون له انعكاسات إيجابية على مستوى تطوير التعليم في الكويت وستكون مهنة التعليم عنصراً جانبياً بعد ان كانت طارئة لمشقتها دون اي عوائد مالية، ان تستعد لرفع التقرير الخاص بالرد في حال رفض الحكومة للقانون، مؤكداً الدعوى لتوحيد الرؤى النيابية لإقرار القانون قبل فض دور الاعتقاد الحالي.

وأبدى الخرينج دعمه للتوجه النيابي نحو إقرار كادر المعلمين والمكافأة الطلابية قبل انتهاء دور الاعتقاد في حال ردتها الحكومة مطالبا اللجنة التعليمية بضرورة الاستعجال برفع تقريرها إلى مجلس الأمة حول رد القانونين لكي يتم التصويت عليهما بشكل نهائي في جلسة 28 يونيو الجاري، ودعا الخرينج مجدداً الحكومة إلى الأخذ برأي الأغلبية النيابية وعدم رد كادر المعلمين وقانون المكافأة الطلابية «الذين حظوا بدعم نيابي ساحق»، خصوصاً ان القانونين يمكنان غالبية نيابية مؤيدة في حال الرد.

حاليا، ورغم ان المعلمين هم صنعا المستقبل إلا ان مهنتهم أصبحت طارئة ويجب إعادة الروح لهذه المهنة النبيلة، لافتاً إلى ان الدول الراقية وصلت إلى القمة بسواعد أبنائها من خلال الارتقاء بمستوى العلم والتعليم.

أغلبية نيابية

من جهته دعا النائب مبارك الخرينج إلى عدم رد قانوني كادر المعلمين وزيادة مكافأة الطلبة، لافتاً إلى ان القانونين أقرهما مجلس الأمة بأغلبية نيابية كبيرة جداً، متعهداً بأنه سيظل داعماً للقانونين وسيؤيد أي طلب نيابي بإعادة التصويت عليهما في حال قامت الحكومة بردهما، مؤكداً توافر الأغلبية النيابية المطلقة اللازمة لتمريضها مرة ثانية خلال دور الاعتقاد الحالي ليصبحا نافذين بقوة الدستور ولا تمتلك الحكومة ردهما مرة أخرى، مشيراً إلى انه سيوقع على الطلب النيابي المزمع تقديمه إلى المجلس لإدراج القانونين مجدداً على المجلس في جلسة 28 الجاري.

وقال الخرينج في تصريح صحافي: ان المبررات الحكومية لرد كادر المعلمين ومكافأة الطلبة غير مقبولة، مطالبا الحكومة بعدم ارتكاب خطيئة سياسية ضد الإرادة الشعبية بردها كادر المعلمين وزيادة مكافأة الطلبة، مؤكداً ان القانونين شهدا اتفاقاً نيابياً غير مسبوق، لأن المعلمين مرتبائهم متدنية جداً ولا تتناسب مع مجهودهم الشاق،

والانعقاد الحالي لن يطوي دون إقرار كادر المعلمين ومكافأة الطلبة، لافتاً إلى انه في حال ردت الحكومة القانونين فسيوقع على الطلب النيابي المرتقب لإدراجها على جدول أعمال جلسة 28 الجاري.

مهنة شاقة

وأشار إلى ان مهنة التعليم تعد من المهن الشاقة ذات الأهمية الاستراتيجية في بناء الأوطان وهو ما يتطلب دعم المعلمين والطلبة مادياً ومعنوياً، لافتاً إلى ان المعلمين هم الأمانة على عقول أطفال وشباب الكويت، معرباً عن أسفه، لأن هذه المهنة أصبحت طارئة للمواطنين الكويتيين، بسبب تدني الرواتب وعدم وجود أي حوافز تشجيعية لهم، لافتاً إلى ضرورة زيادة البدلات والحوافز والمكافآت للعاملين في التدريس، مؤكداً ان ذلك هو الضمانة الوحيدة لارتقاء مهنة التعليم في الكويت.

وأكد ان إقرار كادر المعلمين بصورته المقدمة من جمعية المعلمين ستكون له انعكاسات عظيمة على العملية التعليمية في البلاد، من خلال تحويل مهنة التعليم إلى مهنة جاذبة وليست طارئة للكوادر الوطنية وبما يحقق الراحة النفسية من خلال توفير القومات الجاذبة للمهنة والحفزة للمعلمين وتحسين احوالهم المالية والوظيفية وخلق حالة الرضا في اوساطهم بما يضمن للمعلمين الكويتيين مميزات فلا يتسربون من مهنتهم بسبب الضغط الذي يعانون منه

والإرشاد النائب محمد الحويطة الحكومة بعدم رد قانوني كادر المعلمين وزيادة مكافأة الطلبة، داعياً إياها إلى سرعة تطبيقهما باعتبارهما مطلباً شعبياً ونيابياً واسعاً، لافتاً إلى انهما صدرتا من مجلس الأمة بأغلبية كاسحة تعكس حجم وأهمية القانونين، معرباً عن ثقته بأن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد سيقتهم أهمية كادر المعلمين ومكافأة الطلبة وتأثيرهما الإيجابي على قطاع التعليم من خلال زيادة رواتب المعلمين، وزيادة مكافأة الطلبة للتخفيف من معاناتهم ومعاناة أسرهم من غلاء المعيشة وجنون الأسعار.

وقال الحويطة في تصريح صحافي: اننا نشاهد الحكومة الأخذ برأي الأغلبية النيابية وعدم رد قانون كادر المعلمين وقانون المكافأة الطلابية اللذين حظيا بدعم نيابي ساحق يؤكد أحقية اصدارهما، فالعلمون والطلاب بحاجة ماسة إلى التشريعين لتحسين احوالهم المعيشية وإتصاف فئة المعلمين الذين يعانون من تدني مرتباتهم وتشجيع الطلبة على مواصلة دراستهم الجامعية والعليا والتفوق الدراسي.

ووعده بأن زملاءه في اللجنة التعليمية سيعملون على سرعة اعداد تقريرها عن القانونين في حال قامت الحكومة بردهما لعرضه على المجلس في أسرع وقت، لضمان إعادة التصويت عليهما في جلسة 28 يونيو الجاري مؤكداً ان دور



د.محمد الحويطة



مبارك الخرينج



عسكر العنزي

لاعتبار مهنة التعليم مهنة شاقة، وموقفي من كادر المعلمين يحتمل تأويلاً واحداً، وهو الموافقة والدعم والمساندة، حتى يمر كادر المعلمين بالصورة التي يريدها المعلمون عام، مناشداً زملاءه أعضاء مجلس الأمة، منح موضوع كادر المعلمين حقه من الاهتمام والاولوية والتميز وفق رؤية جمعية المعلمين، مؤكداً انه مستمر في دعمه للمعلمين والمعلمات، والوقوف إلى جانبهم لتحقيق مطالبهم العادلة والمستحقة، حتى يصبح انصافهم واقعاً.

دعم كامل

وأضاف «كل الدعم للمعلم، سعياً لتعزيز مكانته، لما تحمله هذه المهنة من مكانة سامية، وأشرف بأنه كان لي السبق في هذا الفضل التشريعي، في التقدم بالاقتراح بقانون هادف

الجامعية والعليا والتفوق الدراسي»

مؤكداً حرصه على منح قطاع التعليم حقوقه المالية والوظيفية والارتقاء بمهنة التدريس بشكل عام، مناشداً زملاءه أعضاء مجلس الأمة، منح موضوع كادر المعلمين حقه من الاهتمام والاولوية والتميز وفق رؤية جمعية المعلمين، مؤكداً انه مستمر في دعمه للمعلمين والمعلمات، والوقوف إلى جانبهم لتحقيق مطالبهم العادلة والمستحقة، حتى يصبح انصافهم واقعاً.

وأستطرد «سأسعى مع بقية زملائي من الحريصين على أن يري كادر المعلمين النور ومنح زيادة البدلات والحوافز والمكافآت للعاملين في التدريس»، مشيراً إلى ان قضية الحقوق المالية للمعلم عادلة وهناك اجماع نيابي حولها وهو ما يمكن أن يقدم للمعلمين تقديراً لجهودهم، مشيراً إلى أنه لا يساوره أي شك في الوصول إلى الهدف المنشود وهو اقرار الكادر، وفق ما طرحتة جمعية المعلمين.

من جانبه طالب مقرر لجنة الشؤون التعليمية والثقافية

عسكر: نتمنى عدم

فض دور الاعتقاد

قبل إقرار كادر

المعلمين

الخرينج: سندعم طلب

التصويت على كادر

المعلمين والمكافأة

الطلابية إذا ردتها

الحكومة

الحويطة يقترح حافزاً تشجيعياً للعاملين في القطاع الخاص 500 دينار

قدم النائب د.محمد الحويطة اقتراحاً برغبة، جاء فيه: تخصيص حافز تشجيعي خاص للعاملين في القطاع الخاص حسب الشهادات التالية: حملة الشهادات الجامعية وما فوق: 500 دينار. وحملة شهادات الببلوم وما يعادلها: 300 دينار. وحملة الشهادات الثانوية وما دون: 200 دينار.

قدم النائب د.محمد الحويطة اقتراحاً برغبة، جاء فيه: تخصيص حافز تشجيعي خاص للعاملين في القطاع الخاص حسب الشهادات التالية: حملة الشهادات الجامعية وما فوق: 500 دينار. وحملة شهادات الببلوم وما يعادلها: 300 دينار. وحملة الشهادات الثانوية وما دون: 200 دينار.

الدقباسي يسأل رئيس الحكومة وجميع الوزراء عن العاملين في الوزارات من غير الكويتيين

تقوم بأخذ موافقة مسبقة منها قبل التعيين؛ يرجى تزويدي بنسخ من المخاطبات ان وجدت؛ يرجى تزويدي بإحصائية عن إجمالي عدد العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية من غير الكويتيين وفق المهنة.

وفي سؤال آخر إلى وزير النفط محمد البصريي طلب الدقباسي تزويده بمحاضر اجتماعات لجنة التوظيف والإعلان في القطاع النفطي والتوصيات الصادرة منها بشأن شروط وإجراءات التوظيف وإفادته عن ما إذا انخفضت نسبة التكوين في مؤسسة البترول والشركات التابعة لها؛ وهل قامت المؤسسة بوضع خطة لتكوين المهنة في ادارتها يرجى تزويدي بنسخة من الخطة ان وجدت؟

وما دور مركز التدريب البترولي بشأن تكوين الوظائف؛ وهل هناك مراسلات من المركز إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول بهذا الشأن، يرجى تزويدي بنسخ منها ان وجدت.

الارشاد جاء كالتالي: تقوم كثير من الوزارات والهيئات الحكومية بطلب استحداث وظائف لغير الكويتيين من المهن المتخصصة، مثل (القانونيين، المهندسين، والمحاسبين... إلخ) وبناء عليه:

يرجى إفادتي عن الشروط التي وضعها ديوان الخدمة المدنية للموافقة على طلب تلك الوزارات والهيئات الحكومية لوظائف غير الكويتيين؟

هل يقوم ديوان الخدمة المدنية ببحث الوزارات على استبدال تلك الوظائف لغير الكويتيين بموظفين كويتيين بنفس التخصص من هم مسجلين في الديوان؟ يرجى تزويدي بنسخ من المخاطبات ان وجدت؟

يرجى تزويدي بالوزارات والهيئات الحكومية المستنناة من أخذ موافقة مسبقة من ديوان الخدمة المدنية لتعيين غير الكويتيين فيها؛ مع إفادتي عن أسباب استثناء هذه الجهات؛ وهل قام ديوان الخدمة المدنية بطلب شمل هذه الجهات من ضمن الجهات التي



علي الدقباسي

وجه النائب علي الدقباسي سؤالاً برلمانياً إلى رئيس مجلس الوزراء وجميع أعضاء الحكومة جاء كالتالي: يرجى تزويدي بإحصائية بعدد العاملين بالوزارات من غير الكويتيين على أن تشمل الاحصائية (المسمى الوظيفي، الشهادة الدراسية، الراتب، المكافآت الخاصة إن وجدت).

كما يرجى إفادتي عما اذا تمت مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لطلب تعيين او استحداث وظائف لغير الكويتيين؛ يرجى تزويدي بنسخة من تلك المخاطبات ان وجدت؟

هل قامت الوزارة بمخاطبة ديوان الخدمة للاستعانة بموظفين غير كويتيين ممن انتهت خدماتهم؛ يرجى إفادتي عن الأسباب التي دعيت الوزارة إلى طلب الاستعانة بغير الكويتيين بعد انتهاء خدماتهم؛ وما مسمياتهم الوظيفية، ومستواهم العلمي ان وجد؟

كما قدم النائب علي الدقباسي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي

عائلة الحنيف

ينعون ببالغ الحزن والأسى

فقيدهم المغفور له بإذن الله تعالى

الحاج/ عبدالرزاق داود الحنيف

الذي وافته المنية عن عمر يناهز (91) عاماً

وقد ووري جثمانه الثرى عصر يوم أمس السبت الموافق 2011/6/18

تقبل التعازي

للرجال: ديوان الحنيف - ضاحية عبدالله السالم - قطعة (1)

شارع نصف اليوسف - جادة (16) - منزل (10)

ت: 22544908 - 97447332

للنساء: كيفان - قطعة (4) - شارع (45) - منزل (3) - ت: 99017979

اللهم صل على آل أبي أوفى

كشف النائب د. فيصل المسلم أن وزير المواصلات ووزير الإعلام سامي النصف أكد له متابعة قضية شركات الإنترنت والمتعلقة بتخفيض نسبة التحميل دون الرجوع إلى العميل ووضع حد لكمية التحميل اليومي.

وقال المسلم في تصريح صحافي انني التقيت وزير المواصلات ووزير الإعلام د.سامي النصف وبحثت معه قضية تخفيض نسبة التحميل من قبل شركات الإنترنت دون الرجوع إلى العميل على الرغم من أنه في السابق كان التحميل مفتوحاً، إلا أن ما قامت به شركات الإنترنت هو وضع حد للتحميل اليومي بحيث يكون لكل مشترك كمية معينة من التحميل وحسب اشتراكه وبعد انتهاء هذه الكمية تنخفض نسبة التحميل وينسبة كبيرة تقارب 75% لاسيما أنه بما ان الاشتراك لم ينته لا يجوز لك ان تخفض نسبة التحميل، ولابد ان يكون مفتوحاً، موضحاً ان الوزير

النصف تفهم هذه المشكلة ووعده بأنه سيبحثها بالشكل المناسب مع شركات الإنترنت خصوصاً أنه لا يقبل ان يتضرر المشتركين من تلك الشركات.

وأوضح المسلم ان وعود الوزير النصف كانت واضحة بحل هذه القضية بأسرع وقت ممكن خصوصاً أننا في عصر التكنولوجيا ولا يمكن ان نقبل التضيق على المواطنين ومستخدمي الإنترنت في الوقت الذي يتطور العالم كله في استخدام الإنترنت وتقنية الاتصالات.

واختتم المسلم بأنه لن يقف مكتوف الأيدي في هذه القضية وسيتابعها مع وزير المواصلات حتى يتم حلها، لاسيما اننا لا يمكن ان نقبل ان تتعامل شركات الإنترنت بشكل تعسفي مع المشتركين ولا شك اننا في عصر التطور والتكنولوجيا وهذه الشركات تحاول ان تضيق على المشتركين وهذا الأمر غير مقبول على الاطلاق.

مطلوب سكرتيرة

- تجيد اللغة الانجليزية والعربية
- خبرة 5 سنوات بأعمال السكرتارية
- تجيد استخدام الكمبيوتر

ترسل السيرة الذاتية للراغبين على

jobsforsecretary@gmail.com

فاكس: 25344180